من اجل هيكلة النظام الاقتصادي الليبي وتطوير سياسة اقتصادية شاملة يجب توجه نحو الاقتصاد الحر من تحسين بنية التحتية وتعزيز التنمية المحلية، بالإضافة الى دعم الصناعات المحلية وتعزيز الاستثمارات، مما يعزز ويضمن التنويع مصادر الدخل مع تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، لجذب الاستثمارات وتحقيق تنمية مستدامة. من اول الخطوات نحو الاصلاح الاقتصادي من بعد اقرار خطة هيكلة الاقتصاد الليبي، واقرار قانون ميزانية الموحدة لدولة ليبيا وصادر من سلطة التشريعية، مع التزام بالقانون بعدم صرف بما لم ينص عليه في الميزانية العامة او بما يفوق إيرادات الحقيقية للحكومة وفق لقانون الليبي، ويتم دعم لقطاع العام بشكل نقدي ضمن الميزانية العامة كشركة العامة الكهرباء او المؤسسة الوطنية للنفط او غيرها. اما خطوة الاهم هو تثبيت سعر الصرف العادل لضمان استقرار سعر الصرف لمنع تذبذب الاسعار للسلع والخدمات، ويكون ذلك بقرار علني من مصرف ليبيا المركزي عند 6 دينار لكل دولار، من بعده يتم حذف صفر من سعر الصرف ليصبح 0. وسعر الصرف الجديد يعادل ضعف سعر الصرف ما قبل سنة 2020، ويتم استبدال العملة القديمة بأخرى الجديدة، ويصبح دينار الليبي الجديد يعادل 10 دينار الليبي القديم، ومن ثم يتم تعديل كل الأرصدة والحسابات على هذا الاساس مع بداية سنة المالية 2025. بسعر الصرف الجديد يحقق رغبة كل الليبيين في تقوية دينار الليبي امام العملات الأجنبية وبذلك يصيح دينار الليبي رابع اقوى عملة في العالم، وايضا سيتحقق استقرار الاسعار من السلع والخدمات بشكل دائم من اجل تعزيز ثقة المواطنين الاقتصاد الليبي، وتحسين السياسية النقدية و توفير السيولة من خلال استبدال العملة القديمة بعملة دينار الليبي الجديد بما يعادل 8. 5 مليار دينار بما يعادل ضعف قيمة الحالية وبتكلفة وتقدر حوالي 130 مليون دولار، بالإضافة لكل ذلك هو ضمان لجلب الضرائب بشكل الافضل نظرا كل قيم الضريبية والغرامات والرسوم وغيرها تعمل وفقا لقوانين لسنة 2010، بذلك يضمن تغطية بما لا يقل عن 10% من الميزانية العامة. ومن اهم الأهداف الاصلاح الاقتصادي هو تقليل من حجم سوق السوداء وتقليل استنزاف للنقد الاجنبي، ذلك بحد من مضاربة في سوق السوداء فيما بين 9% او 0. 65 دينار لكل دولار في افضل الاحوال وبما لا يتجاوز 17% او بقيمة 0. 7 دينار لكل دولار في سوق السوداء في اسوء الاحوال، بذلك سيترجح ما بين 0. ويكون الفارق فيما بينهم هو 5 قروش فقط، سيستقر بشكل دائم عند سعر 0. بشرط رفع مخصصات من حوالات المصرفية وبطاقات الأغراض الشخصية الى 10, وايضا حوالات المصرفية للمقيمين الاجانب وفتح الاعتمادات المستندية وبطاقة تجار الصغار بكل حرية وبدون القيود، مع وضع ضريبة على النقد الاجنبي بقيمة 1% سواء للمواطنين وللمقيمين الاجانب وايضا الاعتمادات المستندية وبطاقة تجار الصغار وغيرها، بذلك تكون الاقصى الإجمالي لاستخدامات النقد الاجنبي حوالي 25. وتتوزع الاستخدامات للنقد الأجنبي فيما بين الأغراض الشخصية والحوالات للمواطنين حوالي 1. وحوالات للأجانب المقيمين حوالي 5 مليار دولار، والاعتمادات المستندية وبطاقة تجار الصغار حوالي 11 مليار دولار، واستخدامات الدولة حوالي 4. ستقل الى 24 مليار دولار في السنوات القادمة. مع تغيير سعر الصرف يضمن رفع الدعم بكل سلاسة بأسعار مقبولة والذي يودي تلقائيا الى رفع الدعم بنسبة 40%، من اجل تقليل انفاق مفرط على المحروقات والكهرباء. ومن أهم قرارات يجب اتخاذها هو الغاء نظام الدعم واسعار المدعومة ووضع اليات جديدة مثل زيادة قيمة المرتبات في الميزانية العامة، وكل ذلك ضمن شبكة الامان الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي الى رضى للمجتمع الليبي،

Summarized by © lakhasly.com